سم‌الله الرحمن الرحيم

لدى النائب العام

الموضوع / طلب إجراء تولى التحقيق المباشر من قبل النائب العام في الوقائع الوارده في هذه العريضه لعجز وعدم قدرة النيابه العامه في محافظة تعز للقيام بمهامها وعملها الولائي في تحقيق فيها لتعرض أوامرها وقرارتها للعرقله في السير في العمل المنوط به قانونا .

معالي النائب العام القاضي /قاهر مصطفى علي المحترم

تحية طيبة وبعد

نطلب التحقيق المباشر في واقعة الحبس الغير قانوني في حق الرهائن المعتقلين عارف عبدالرحمن عبدالحق و عبدالله عبده اسماعيل نزيلاء سجن الأمن السياسي محافظة تعز بناءً على أمر غير قانوني صادر من قبل المشكوى به العقيد صادق الحسام مدير عام البحث الجنائي محافظة تعز ومعاونيه في الادارة وذلك لعدم قدرته واستطاعتة بالنيابة العامة و وكلاء النيابات المباشرة للإنتقال إلى محل الاعتقال لأخذ اقوال الرهائن وإعداد محظر معهما وفقاً لنص المادة 13 من قانون الاجراءات الجزائيه ولعدم الاستجابه من قبل النيابة العامة للتوجيهات الصادرة منكم بشأن التصرف في الشكوى المقيدة في مكتب النائب العام برقم 81 قيد وارد والمؤرخه 2022/6/8 م والتي تثبت تأشيرتكم إلى المكتب للتواصل مع رئيس النيابة العامة تعز والإفادة و التي تحمل أيضاً تأشيرة المحامي العام الأول الذي بدورة قام بالتوجيه إلى رئيس النيابة العامة محافظة تعز للإطلاع وسرعة التصرف وفي تاريخ 2022/6/21 م تقدما الرهائن المعتقلين عبر

2022/6/21 م تقدما الرهائن المعتقلين عبر محاميهما بشكوى قانونية تضمنة طلب التحقيق مع مدير عام البحث الجنائي ومدير الأمن السياسي ويطالبه رفع الصفه الضبطيه عنهما عملا بالتعميم الصادر منكم برقم 29 لسنة 2022م وتضمنة تلك الشكوى طلب تقيد الشكوى برقم قيد في سجلات النيابة العامة وطلب من رئيس النيابة العامة تكليف أحد أعضاء نيابة الاستئناف للتحقيق في الشكوى والنزول إلى محل التوقيف لأخذ وسماع أقول المحتجزين الرهائن وإعداد محظر بذلك وفقاً للقانون والافراج عن المعتقلين لعدم وجود المسوغ القانوني للإحتجاز ومن ثم التحقيق مع القائمين المشكوى بهما في الواقعة الجنائيه الجسيمة القائمة والتي لا تسقط بالتقادم ومع أي شخص أخر له وجاهه ساهم وشارك في التدخل والتأثير على المشكوى بهما في الاستمرار بالحبس الغير قانوني وإستغلال نفوذه داخل المحافظة وقوتة بالتأثير والتهديد في عدم الاستجابة للأومر الصادرة من رئيس النيابة العامة الصريحه والموجهة إلى وكيل نيابة البحث الذي قام بالتوجيه إلى مدير الأمن السياسي ومدير البحث الجنائي على النحو الثابت المظمن في الأومر الصادرة منه والتي تم إستلامها من قبل مدير البحث الجنائي وعمليات الأمن السياسي تم عرقلة سير العمل في تلك الأومر وعدم الاستجابة في تنفيذها فتعد هذه الواقعة واقعة جنائيه مجرمة يُعاقب عليه القانون إلى جانب الوقائع الجنائيه الأخرى السالف سردها في هذة العريضة وجميع هذة الوقائع تعد إنتهاك صريح للدستور اليمني ولجميع القوانين اليمنية ذات الصله والقانون الدولي الإنساني وتعد جريمة تامة على صعيد القانون العقاب المحلي وعلى صعيد القانون الإنساني الدولي ومحل عمل وتحرك المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجميع المنظمات المحلية والدولية العامله في مجال حقوق الإنسان من إدعا و دفاع و إنتهاك وسبب الحجز الغير قانوني منذوا تاريخ 2021/10/30م حتى هذه اللحظه والمعلوم قانوناً بأن المسؤولية الجزائيه شخصية فلا يجوز إحظار شخص للمسألة الجزائيه إلا عما ارتكبه هو من أفعال يعاقب عليه القانون والإعتقالات غير مسموحاً بها إلا فيما يضطبط بالأفعال المعاقب عليه قانوناً ويجب أن تستند إلى قانون النيابة العامة ممثلة بالنايب العام ملزمه وجوبياً في الافراج عن كل شخص قيدت حريته مخالفة للقانون وفي إفراج عن كل شخص تم وضعه في الحبس لمدة أطول لما هو مصرح به في القانون أو الحكم أو أومر القاضي ومامورية الضبط القضائي والنيابة العامة والمحكمة ملزمون في الإستيفاق من وقوع الجريمة ومن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عدميها ومن حق المحتجز والمعتقل خارج نطاق القانون وفقاً لحقه المكفول دستورياً التخاطب مع أعلى سلطة في الدولة تحقيق في تقديم البلاغات والشكاوي والمطالبه بالتعويضات ومقاضات جميع من شاركوا وساهموا وحرضوا إلى جانب الفاعلين أمام النائب العام مباشرة" لعجز النيابة العامة تعز القيام بمهامها بكامل صلاحيته وفقاً لنص المادة 23 من قانون الاجراءات الجزائيه وسبب الاعتقال إتهام عبدالرحمن عارف عبدالرحمن عبدالحق و مهند عبدالله عبده اسماعيل في قتل حي المجني عليه الفقيد الشهيد بأذن الله ضياء الاهدل دخل مدينة تعز اللذان تمكنا من الإفلات من القبضة الامنية والفرار إلى خارج محافظة تعز إلى مكان مجهول وخارج نطاق سيطرة الشريعة على إثر ذلك تم إعتقال وحبس وتقيد حرية والد المتهم عبدالرحمن عارف ومهند عبدالله عبده اسماعيل وإيداع الحبس الإحتياطي التابع لإدارة البحث الجنائي وإيداعهما إلى تاريخ 2021/12/28م من دون إذن أو أمر صادر من النيابة العامة أو أمراً قضائي من قاضي التمديد ثم بعد ذلك قام مدير البحث الجنائي ومعاونيه بحبس المذكورين في حبس الأمن السياسي بدلاً من إرسالهما إلى النيابة العامة صاحبة الولاية في التحقيق والحبس على ذمة التحقيق وصاحبة الحق في طلب التمديد من القاضي الجنائي في المداد القانونيه المحددة حيز سلطة و ولايتة ومن دون أخذ الأذن في المداد القانونيه في التمديد الواقعة في نطاق وإختصاص العمل الولائي للنائب العام فجميع هذه الوقائع والإستمرارية في الحجز والحبس وتقيد الحرية ل 9 أشهر من دون شكوى أو تحقيق قضائي ومن دون أذن أو تحقيق من قبل النيابة العامة جميعها جرائم جنائيه أرتكبها موظفي عمومين في محافظة تعز تنفيذاً لرغبة اولياء دم المجني عليه ضياء الحق الاهدل لما لهم من نفوذ وسيطرة على الاجهزة الأمنيه داخل المحافظة وهذه الجريمه من الجرائم التي لا تغتفر ومن الجرائم التي لا تسقط بالتقادم ومن الظواهر الخطيرة التي تعيق مؤسسات الدولة الامنيه والقضائية ولكشف هذه حقائق هذة الجرائم فلتكن واقعة التحقيق المباشر من قبال النائب العام بنفسه أول خطوة في بسط سيادة النظام والقانون و دولة المؤسسات المدنيه والقضائية وتحقيق مبداء سيادة القانون على الجميع ومن هذا المنطلق وبناءً على ما سبق نطلب من سماحة النائب العام الأتي:-

1- قبول طلب التحقيق المباشر في واقعة الإعتقال الغير قانوني في المجني عليهما نزيلاء سجن الأمن السياسي محافظة تعز عارف عبدالرحمن عبدالحق و عبدالله عبده اسماعيل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منذوا تسعة أشهر حتى هذه اللحظة .

2- الإنتقال إلى التحقيق إلى مقر الإعتقال وفقاً لنص المادة 13 إجراءات جزائيه للعمل بما جاء فيه نصاً و روحا .

3- الأفراح عن المعتقلين لتوفر الاسباب القانونية لعدم جواز مسائلتيهما على واقعة هروب وفرار والديهما المتهمين في قتل الشهيد البطل المغفور له بأذن الله ضياء الحق الاهدل ولعد قانونية الإعتقال والحجر وتقيد الحرية .

4- إتخاذ ما يلزم إتخاذة قبل الموظفين العموميين الفاعلين والمشاركين والمساهمين في واقعة القبض والاعتقال والحبس وتقيد الحرية وفي واقعة عرقلة سير العمل في عدم تنفيذاً للأومر الصادرة لرئيس النيابة العامة و وكيل نيابة البحث الجنائي وفي واقعة إنتحال صفة ومهام وعمل النائب العام ورئيس النيابة العامة والقاضي الجنائي في استمرارية الحبس من دون شكوى أو تحقيق أو دعوة جنائيه مرفوعة من النيابة العامة ضد المعتقلين مع الإحتفاظ بحق موكلينا المعتقلين في المحاكمة الجنائية والتعويضات عن الأضرار الناتجة التي لحقت بهما معنوياً ومادياً وادبيا .

وفقكم الله وسداد على طريق الخير خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مقدم الشكوى والطلب/

المحامي فيصل سلطان سعيد قائد

CamScanner

المرفقات

1- صورة من التوكيلات .

2- صورة من الشكوى المؤرخة اليكم بتاريخ 8/6/2022م .

3- صورة من الشكوى وعليها إستلامات من إدارة البحث الجنائي وعمليات الامن السياسي
4-صورة من الشكوى المقدمة من المجني عليها أمام رئيس النيابة.

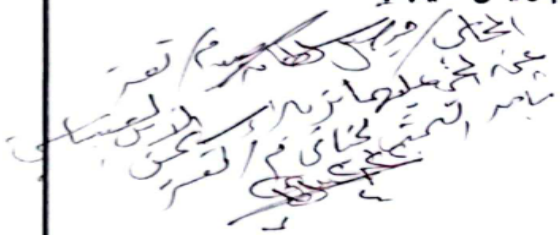

- صورة مع التحيه لرئيس مجلس القيادة .
- صورة مع التحيه لرئيس مجلس الوزراء .
- صورة مع التحيه لوزير حقوق الإنسان .
- صورة مع التحيه لمندوب المفوضية السامية لمكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة .
- صورة مع التحيه لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

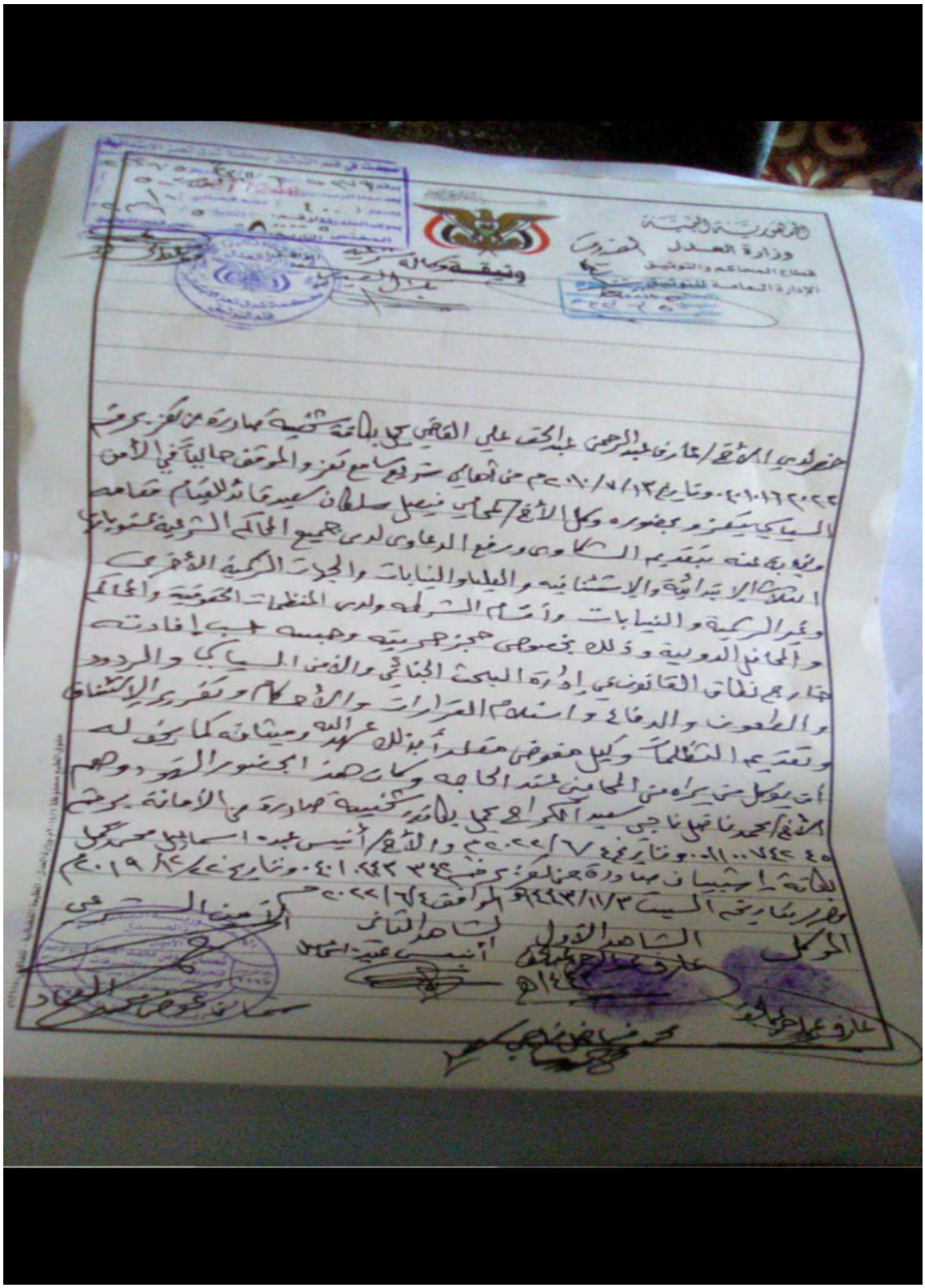

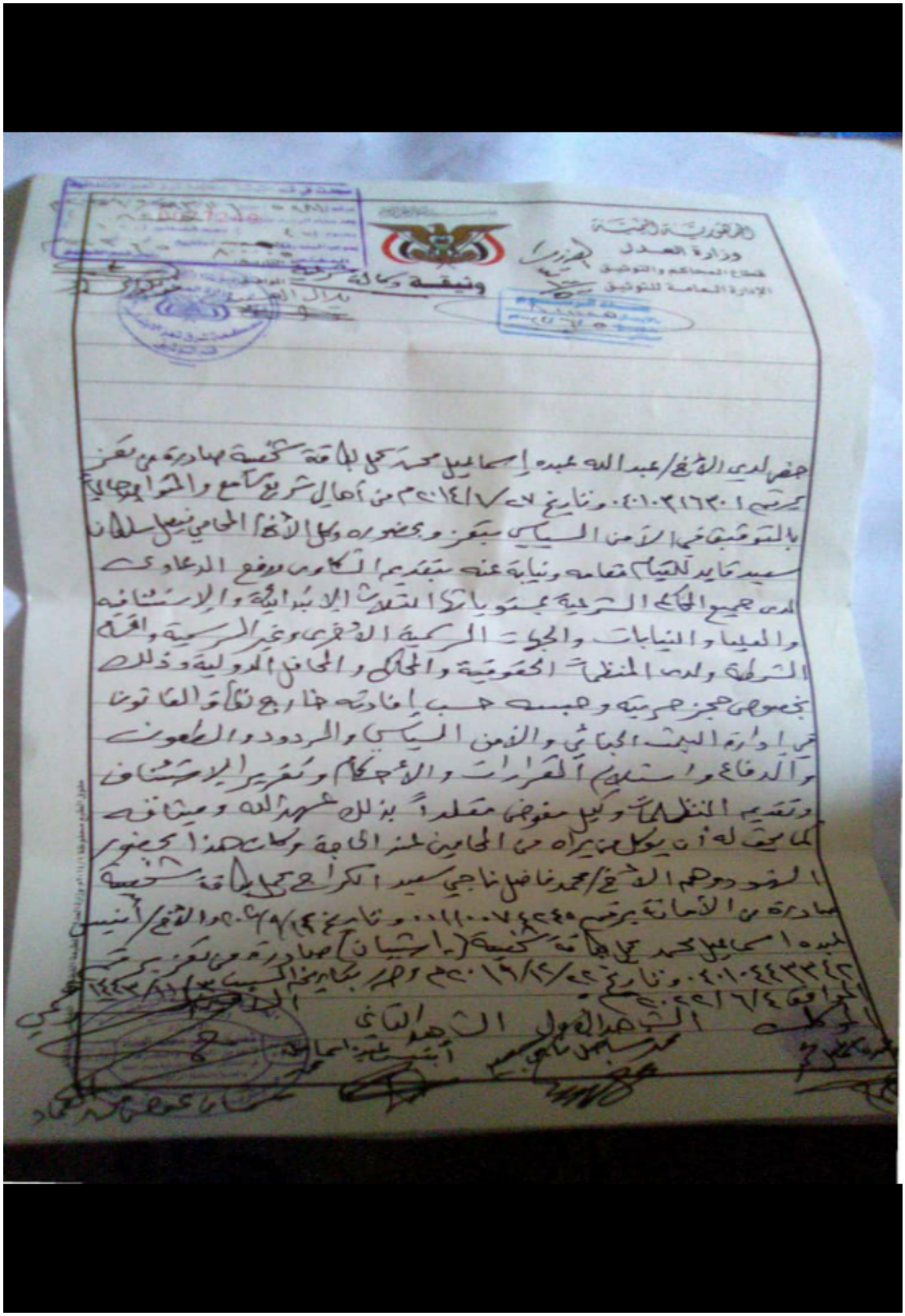

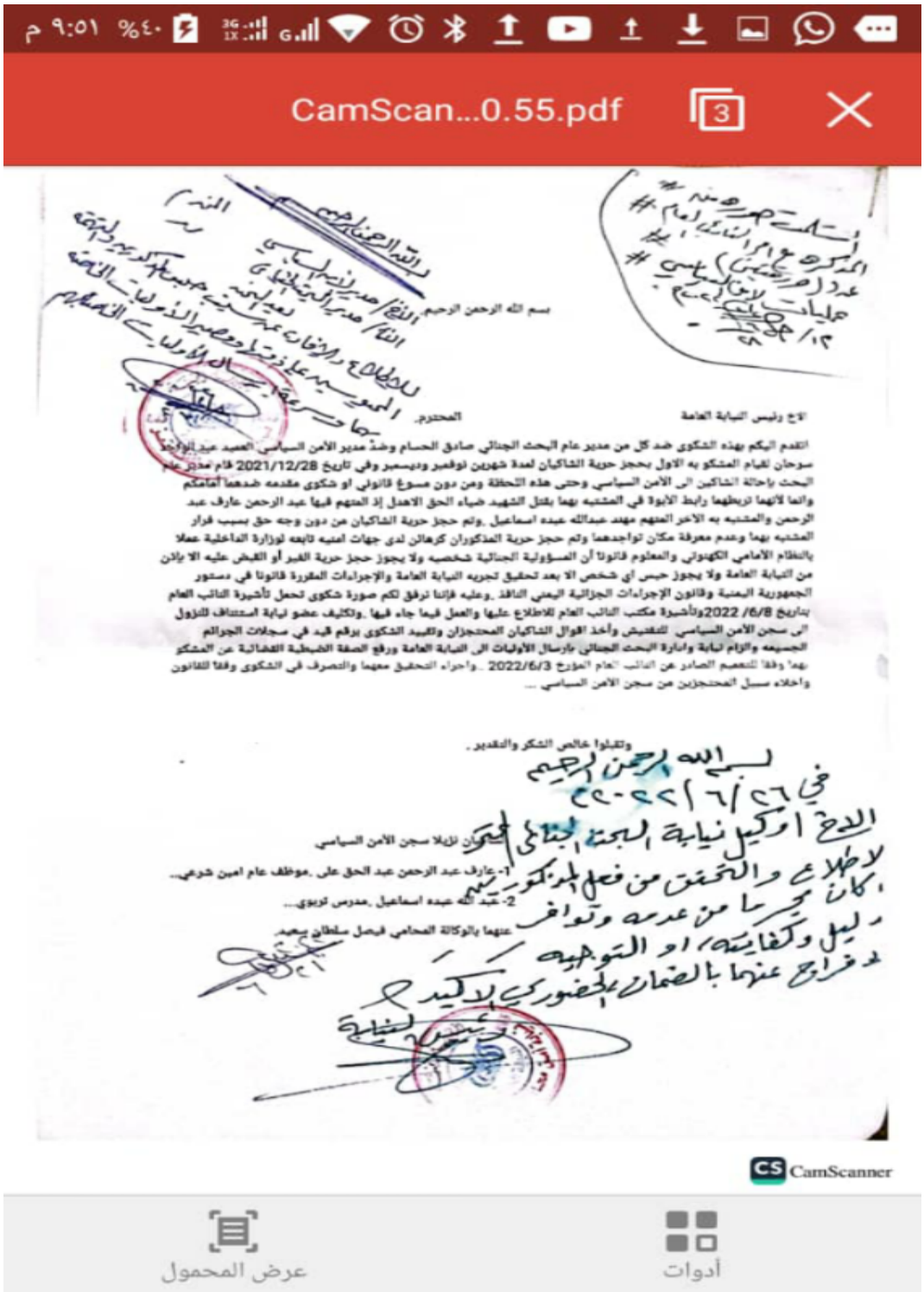

بسم الله الرحمن الرحيم

المحترم.

لائح رئيس النيابة العامة

اتقدم اليكم بهذه الشكوى ضد كل من مدير عام البحث الجنائي صادق الحسام وضدّ مدير الأمن السياسي العميد عبد الواحد سوحان لقيام المشكو به الاول بحجز حرية الشاكيان لمدة شهرين نوفمبر وديسمبر وفي تاريخ 2021/12/28 قام مدير عام البحث بإحالة الشاكين الى الأمن السياسي وحتى هذه اللحظة ومن دون مسوغ قانوني او شكوى مقدمه ضدهما أمامكم وانما لأنهما تربطهما رابط الأبوة في المشتبه بهما بقتل الشهيد ضياء الحق الاهدل إذ المتهم فيها عبد الرحمن عارف عبد الرحمن والمشتبه به الاخر المتهم مهند عبدالله عبده اسماعيل .وتم حجز حرية الشاكيان من دون وجه حق بسبب قرار المشتبه بهما وعدم معرفة مكان تواجدهما وتم حجز حرية المذكوران كرهائن لدى جهات امنيه تابعه لوزارة الداخلية عملا بالنظام الأمامي الكهنوتي والمعلوم قانونا أن المسؤولية الجنائية شخصيه ولا يجوز حجز حرية الغير أو القبض عليه الا بإذن من النيابة العامة ولا يجوز حبس أي شخص الا بعد تحقيق تجريه النيابة العامة والإجراءات المقررة قانونا في دستور الجمهورية اليمنية وقانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ .وعليه فإننا نرفق لكم صورة شكوى تحمل تأشيرة النائب العام بتاريخ 2022/6/8 وتأشيرة مكتب النائب العام للاطلاع عليها والعمل فيما جاء فيها .وتكليف عضو نيابة استئناف للنزول الى سجن الأمن السياسي للتفتيش وأخذ اقوال الشاكيان المحتجزان والقيد الشكوى برقم قيد في سجلات الجرائم الجسيمه والزام نيابة وادارة البحث الجنائي بإرسال الأوليات الى النيابة العامة ورفع الصفة الضبطية القضائية عن المشكو بهما وفقا للتعميم الصادر عن النائب العام المؤرخ 2022/6/3 .. واجراء التحقيق معهما والتصرف في الشكوى وفقا للقانون واخلاء سبل المحتجزين من سجن الأمن السياسي ...

وتقبلوا خالص الشكر والتقدير .

في ٢٦/٦/٢٠٢٢

1- عارف عبد الرحمن عبد الحق علي .موظف عام امين شرعي..

2- عبد الله عبده اسماعيل .مدرس تربوي...

عنهما بالوكالة المحامي فيصل سلطان بعيد.

CamScanner

عرض المحمول

أدوات

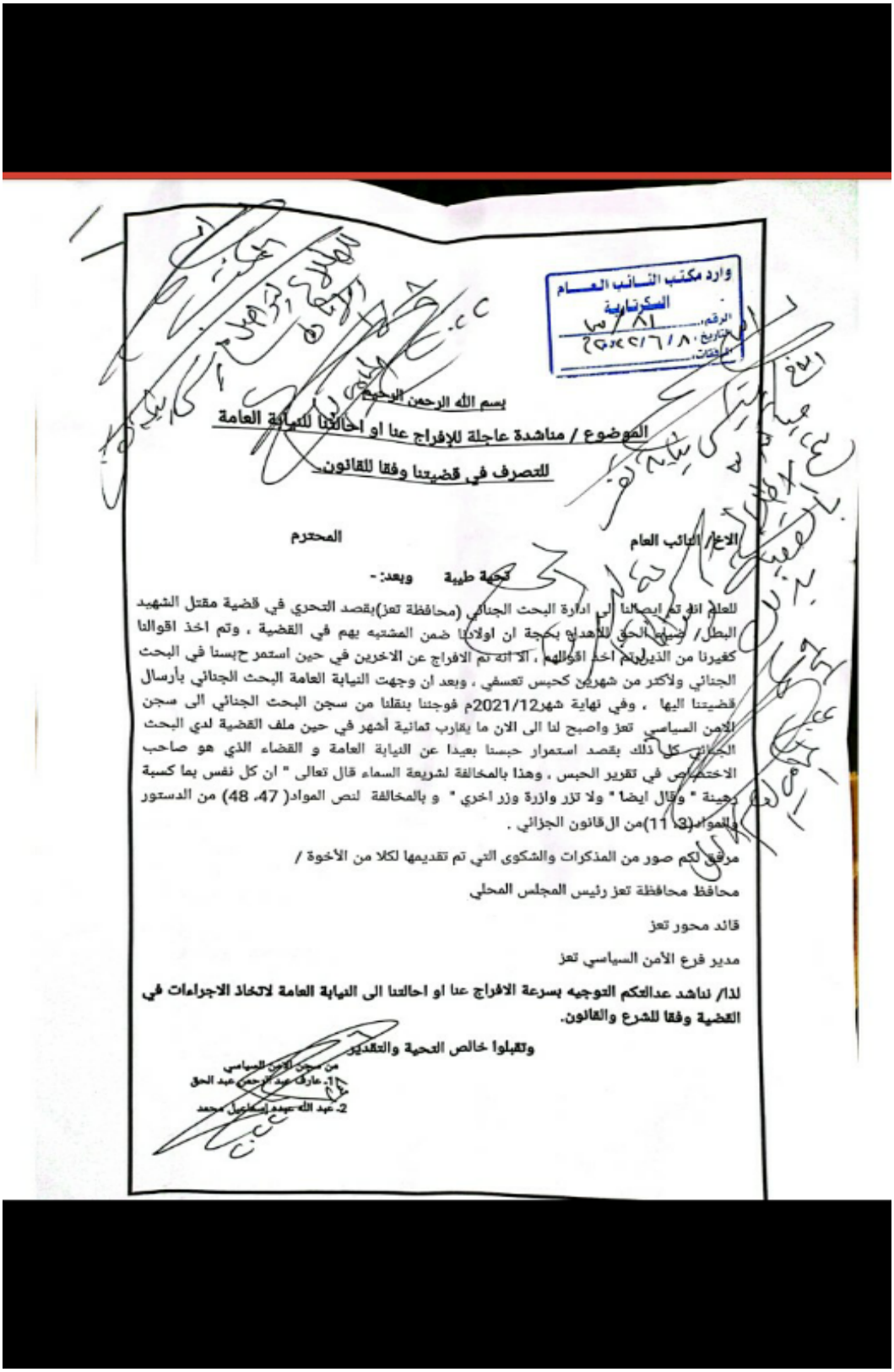

وارد مكتب النائب العام
السكرتارية
الرقم: ٨١ / ٤
التاريخ: ٢٠٢٢/٦/٨
الدقائق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع / مناشدة عاجلة للإفراج عنا او احالتنا للنيابة العامة للتصرف في قضيتنا وفقا للقانون.

الاخ/ النائب العام **المحترم**

تحية طيبة وبعد: -

للعلم انه تم ايصالنا الى ادارة البحث الجنائي (محافظة تعز)بقصد التحري في قضية مقتل الشهيد البطل/ ضياء الحق للاهدل بحجة ان اولادنا ضمن المشتبه بهم في القضية ، وتم اخذ اقوالنا كغيرنا من الذين تم اخذ اقوالهم ، الا انه تم الافراج عن الاخرين في حين استمر حبسنا في البحث الجنائي ولاكثر من شهرين كحبس تعسفي ، وبعد ان وجهت النيابة العامة البحث الجنائي بأرسال قضيتنا اليها ، وفي نهاية شهر2021/12م فوجئنا بنقلنا من سجن البحث الجنائي الى سجن الامن السياسي تعز واصبح لنا الى الان ما يقارب ثمانية أشهر في حين ملف القضية لدي البحث الجنائي كل ذلك بقصد استمرار حبسنا بعيدا عن النيابة العامة و القضاء الذي هو صاحب الاختصاص في تقرير الحبس ، وهذا بالمخالفة لشريعة السماء قال تعالى " ان كل نفس بما كسبة رهينة " وقال ايضا " ولا تزر وازرة وزر اخري " و بالمخالفة لنص المواد(47، 48) من الدستور والمواد(3، 11)من ال قانون الجزائي .

مرفق لكم صور من المذكرات والشكوى التي تم تقديمها لكلا من الأخوة /

محافظ محافظة تعز رئيس المجلس المحلي

قائد محور تعز

مدير فرع الأمن السياسي تعز

لذا/ نناشد عدالتكم التوجيه بسرعة الافراج عنا او احالتنا الى النيابة العامة لاتخاذ الاجراءات في القضية وفقا للشرع والقانون.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير

من سجن الامن السياسي
1- عارف عبد الرحمن عبد الحق
2- عبد الله عبده إسماعيل محمد

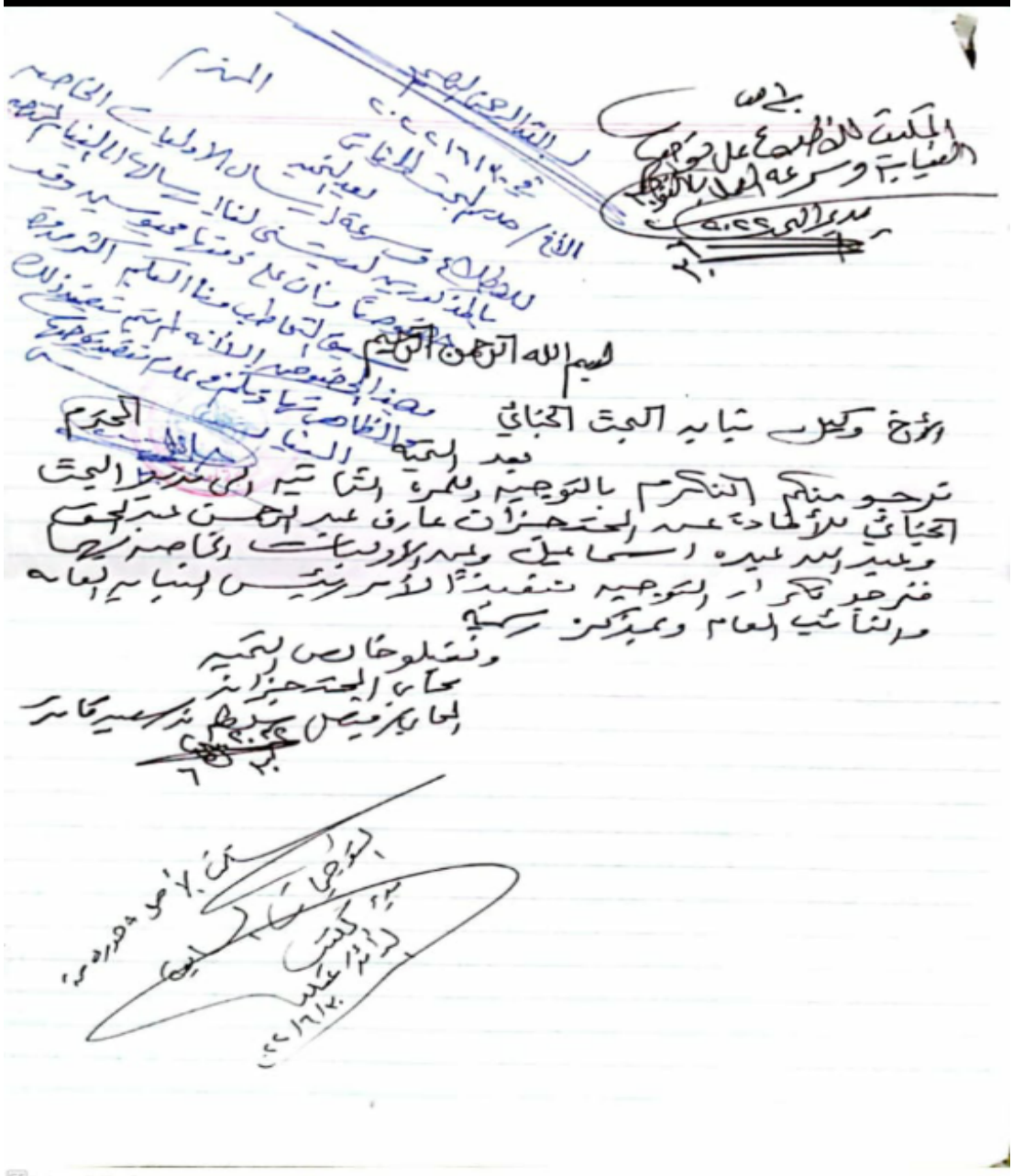

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ وكيل شايه البت الحباني

بعد التحية

ترجو منكم التكرم بالتوجيه بالمرة التاشيره الى مندوبنا البت الحباني للأخ عبد الحنان عارف عبد الرحمن عبد الجوع وليد الله عليه اسماعيل وليد الله ونباتات اخاصره حتى فترجو تكرم التوجيه بتنفيذ الأمر عشان لنباتيه العاشه والنائي العام وتمدكن

وتقبلوا خالص التحيه

صاحب البت حزانه

الحاج عيس عبد الله محمد عامر